مجلة كلية القانون والعلوم السياسية العدد (١١)

هندسة الأمن الوطني العراقي في ضوء التجاذبات الاقليمية والدولية

أ.م.د: سالم مطر عبدالله
جامعة الموصل ـ كلية العلوم السياسية

المستخلص

في ضوء ما تشهده العلاقات الدولية من توترات، وتغير في طبيعة وبنية التهديدات، ضد أمن الدول، والمجتمعات، والأفراد والتي لم تعد تهديداً من الدول بعينها بل من قوى جديدة أفرزتها المنظومة الدولية كالإرهاب، والجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات، وتجارة السلاح، وغيرها من اشكال التهديد الجديد، بعدما كانت الدول تتبنى سياسات دفاعية لضمان أمنها الوطني المرتبط بثلاثية معاهدة ويستفاليا المتمثلة بـ (أمن الحدود، والحفاظ على السيادة, وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول)، وبعد التغير في نمط التهديدات أصبحت ذات طابع مجتمعي غير العسكري «كالصراعات العرقية وظهور الجماعات الأثنية، والجماعات المسلحة»، مما حدى بالدول القيام ببناء استراتيجيات دفاعية أو معالجاتية جديدة لكي يتم التكيف مع هذه التهديدات الجديدة.

Abstract

The more there is reliance on external security initiatives, the more there will be a failure to secure the country from threats. The more strong political institutions absent in the countries of the Middle East region, the more instability will increase. The problem of alliance and interconnection between security threats, whether analogous or non-analogous, is one of the most complex problems facing Iraqi national security.

The causal and productive movements that stand behind the security challenges in Iraq are not confined to a specific cause but rather in a group of multiple causes and dimensions and levels, from the problem of ethnic and racial diversity to the vital and strategic location to successive crises in the region are all driving causes of security threats.

المقدمة

في ضوء ما تشهده العلاقات الدولية من توترات، وتغير في طبيعة وبنية التهديدات، ضد أمن الدول، المجتمعات، والأفراد والتي لم تعد تهديداً من الدول بعينها بل من قوى جديدة أفرزتها المنظومة الدولية كالإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وتجارة السلاح، وغيرها من اشكال التهديد الجديد، وكانت الدول تتبنى سياسات دفاعية لضمان أمنها الوطني المرتبط بثلاثية معاهدة ويستفاليا المتمثلة بـ (أمن الحدود والحفاظ على السيادة, وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول)، وبعد التغير في نمط التهديدات أصبحت ذات طابع مجتمعي غير العسكري «كالصراعات العرقية، وظهور الجماعات الأثنية، والجماعات المسلحة»، مما أدى بالدول للقيام ببناء استراتيجيات دفاعية أو معالجاتية جديدة لكي يتم التكيف مع هذه التهديدات الجديدة.

وبقدر ما تنطوي التطورات المعاصرة التي يشهدها القرن الحادي والعشرين على فرص اقتصادية وسياسية وعلمية وتكنولوجية واعدة، فإنها تشتمل أيضاً على عوامل تهديد عدة للأمن الوطني للدول كافة، لا بل قد يكون الازدياد في هذه الفرص وما تعكسه من تقدم للدول وتطورها تنموياً ازدادت المهددات والتحديات الأمنية المصاحبة لهذه التطورات.

وفي هذا الإطار، تواجه المؤسسات السياسية المسؤولة عن حماية مصالح الدولة بيئة استراتيجية شديدة التعقيد والخطورة، وأكثر غموضاً وتبايناً عن الظروف السابقة.

ومن بين المناطق التي عانت ومازالت تعاني من هذه التهديدات إلى غاية اليوم هي منطقة الشرق الاوسط. فالمشاكل الراهنة التي تعيشها منطقة الشرق الاوسط كلها والعراق بصفة خاصة تعطينا فكرة واضحة عن الحاجة لنظرة جديدة التي تهتم بمثل هذه الدراسات والتحليل الواضح والكافي للتهديدات التي تعاني منها الدولة العراقية –كسواها من دول المنطقة– من مجموعة من التهديدات والتحديات، كالإرهاب والجريمة المنظمة والانقسامات والتشظي المجتمعي والفقر والأمراض، وغيرها، كلها معطيات تدفع إلى توسيع وتعميق البحث في مثل هذه المجالات الأمنية في الوقت الذي أصبح الموضوع المراد دراسته مقترناً بالمقاربة الجديدة للأمن وهي مقاربة الأمن الإنساني، أي أمن الفرد كوحدة أساسية للتحليل في هذا المجال.

المشكلة البحثية:

تتسم الأوضاع الدولية في منطقة الشرق الأوسط بالتعقيد والتحوّل المستمر، وتخفي زخماً متداخلاً ومتراكماً ومتنامياً من التحديات والمخاطر والتهديدات المرتبطة بالأدوار والمصالح الدولية والاقليمية في المنطقة.

ووفقاً لما سبق يمكن صياغة المشكلة البحثية بالسؤال الرئيس الآتي: ما تأثير تصالح الإرادات الداخلية العراقية في رسم عقيدة امنية وطنية، وانعكاس ذلك على هندسة الامن الوطني العراقي لمجابه التهديدات الجديدة، كتهديد الإرهاب، والجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات، وتهديد الصراع الهوياتي.

الاسئلة البحثية:

تتفرع من السؤال الرئيس للمشكلة البحثية مجموعة من الاسئلة الفرعية أهمها:

- ما تأثّير الأزمات المحيطة بمنطقة الشرق الاسط ذات الأهمية الاستراتيجية في الأمن الوطني العراقي؟
- ما تأثير نتائج التحوّلات التي فرضتها الحملة الدولية للقضاء على تنظيم «داعش» في العراق وسوريا على الأمن الوطني العراقي؟
- هل ارتسمت فعلا معالم أمن مشترك بين دول الاقليم.
- هل يمكن الاعتماد على العامل الخارجي في أمننة الدول.
- ما انعكاسات الشد الطائفي والقومي على الأمن الوطني العراقي؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها: إن زيادة التهديدات الأمنية في منطقة الشرق الاوسط – ومنها العراق– كانت نتيجة للحروب وزيادة ظهور أنماط جديدة من هذه التهديدات كالإرهاب، والجريمة المنظمة، وتجارة الأسلحة، وتجارة المخدرات، وتجارة الاعضاء البشرية وغيرها، وكذلك لظروف اجتماعية واقتصادية وسياسة قاسية.

منهج البحث: من اجل معالجة موضوع التحدي الأمني في العراق وبما يتوافق مع المشكلة البحثية والاسئلة الناشئة عنها تطلب توظيف الاقتراب النسقي للإحاطة بأبعاد وتحديات الأمن في هذه المنطقة، فضلاً عن استخدام المنهج المؤسسي للتبين من عمل المؤسسات الأمنية في الدولة العراقية.

المحور الاول
مفاهيم الأمن وهندسته

لمفهوم الأمن، من منظور العلوم السياسية، طيف واسع المعاني والدلالات، يبدأ تقليدياً بالقوة بالمعنى العسكري، وصولاً إلى العامل المعنوي والمكانة، ويبدأ بالدولة والنظام الدولي وصولاً إلى الجماعات، والهويات الفرعية، والفواعل العابرة للحدود وحتى الأفراد، ويبدأ بالجيوش والإعداد للحرب، ويصل إلى الأمن الجماعي، وتعزيز السلام، واحتواء مصادر العنف، والتغيير السلمي بأدوات وديناميات اللاعنف، ومن التهديد الواقعي إلى التهديد الافتراضي أو المحتمل، ومن القوة الصلبة إلى القوة الناعمة الى القوة الذكية.

وننوه الى عدم الخوض بالتفصيل المقصود بالعديد من المفاهيم؛ لأنها إما شائعة ومعروفة، وإما لأنها موجودة في مظان كثيرة قريبة من متناول أهل الاختصاص والمهتمين، ولكنها تحيل مرجعياً إلى ما تعده مناسباً في هذا السياق.

اولا: مفهوم الأمن:

الأمن حاجة انسانية فطرية؛ لذا كان غاية كل الاديان، والمعتقدات، والفلسفات، وظل على مر العصور مطلباً اساسياً لجميع الاجناس والدول. فهو يمثل احدى الركائز الاساسية في قيام الدولة والمجتمعات واستمرارها، وهو مفهوم يشمل عناصر متعددة ولازمة لبناء الدولة، إذ إن غياب احد هذه العناصر قد يدفع الدولة للسعي نحو الوسائل البديلة والكفيلة حرصاً منها على تحقيق أمنها الوطني.

ومفهوم الأمن كغيره من مفاهيم العلوم الاجتماعية لا يوجد اجماع واضح حوله، لا من حيث التعريف، ولا من حيث المستهدفون بالأمن، ولا من حيث مصادر تهديده، ولا من حيث سبل وادوات واستراتيجيات تحقيقه.

فالأمن يختلف باختلاف تصور الفاعلين له، سواء أكانوا أفراداً أم جماعات أم تنظيمات أم دول، ويمكن تحديده، هنا، ليس بمعناه فقط، وإنما بما يواجهه، أو بالواقع أو التهديد الذي يستجيب له، أو بما يكشف عنه، أو يتوقعه أيضاً؛ ولذا تجدنا أمام مفاهيم متعددة للأمن، بتعدد مصادر وأشكال التهديد التي يتفاعل معها، وبتعدد أنماط المدارك والأيديولوجيات والثقافات والخبرات والتجارب، التاريخية منها والواقعية والافتراضية.

وعلى الرغم من أن مصطلح الأمن القومي قد شاع بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن جذوره تعود إلى القرن السابع عشر، ولاسيما بعد معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ التي أسست لولادة الدولة القومية أو الدولة – الأمة Nation – State وشكلت حقبة الحرب الباردة الإطار والمناخ اللذين تحركت فيهما محاولات صياغة مقاربات نظرية وأطر مؤسساتية وصولاً إلى استخدام تعبير استراتيجية الأمن القومي. كما ظهرت صعوبة الاحاطة بأبعاده ومستوياته كافة، نتيجة التعارض النظري بين مفاهيم الأمن القومي وهو بالأساس تصارع بين المفاهيم العسكرية والمفاهيم الاجتماعية للأمن القومي، فلا نجد اتفاقاً حول مفهوم الأمن القومي او الوطني.

تتفق معظم الأدبيات التي قامت بتعريف مفهوم الأمن على أن المفهوم يشير عموماً إلى تحقيق حالة من انعدام الشعور بالخوف، وإحلال شعور الأمان ببعديه النفسي والجسدي محل الشعور بالخوف، والشعور بالأمان قيمة إنسانية كونية مرغوبة لا تقتصر على فئة اجتماعية معينة أو مرتبطة بمستوى الدخل، فالفقير مثل الغني يحتاج إلى الشعور بالأمان ويسعى إلى تحقيقه وإن اختلفت درجات المتمتع به، ونظراً لصعوبة تحقيق الأمان الكامل، فقد أصبح يُنظر للأمن على أنه مسألة نسبية مرهونة بالسعي لتعزيز أفضل الشروط لتوافره(١).

وهناك من عَدّه قدرة المجتمع واطاره النظامي الدولة على مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية كافة، بما يؤدي الى المحافظة على كيانه، هويته واقليمه وموارده وتماسكه وتطوره وحريته وارادته(٢).

ومفهوم أمن الدولة أو الأمن القومي/ الوطني هو تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية أو داخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية او انهيار داخلي(٣).

لكن مفهوم الأمن في إطاره العلمي، ولاسيما في دائرة استخدامه في العلاقات الدولية يفتقد إلى تعريف شامل وموحد متفق عليه، فهو من خلال التعريف السابق لا يتعلق بحالة معينة لنخبة او طبقة او جماعة عرقية او لغوية أو دينية مسيطرة على صناعة القرار ويعكس رؤياها الخاصة، وانما يتعلق بكل المجتمع الذي اطاره النظامي هو الدولة والتي يمارس المجتمع من خلالها هذا المفهوم، ويتطلب تعاون كل المجتمع ويعكس الادراك المشترك لمصادر الخطر وطبيعتها واهدافها، ويستهدف المحافظة على الكيان المجتمعي وتماسكه وتطوره وحرية ارادته.

ويعرف «تريغر وكرننبرج» الأمن القومي بأنه «ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف خلق الظروف المواتية لحماية القيم الحيوية»(٤).

فيما يعرفه «هنري كيسنجر» بأنه يعني «أية تصرفات يسعى المجتمع – عن طريقها – إلى حفظ حقه في البقاء»(٥).

أما «روبرت ماكنمارا»، فيرى أن «الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول التي لا تنمو في الواقع، لا يمكن ببساطة أن تظل أمنة»(٦).

فيما عَّرفه الدكتور «زكريا حسين»، أنه: «القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين

(١) د: عبد المنعم المشاط، «الإطار النظري للأمن القومي العربي» في د. عبد المنعم المشاط (محرر)، الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣)، ص ١٤.

(٢) مدحت أيوب، الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد احداث ١١ سبتمبر/ ايلول ٢٠٠١، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٣)، ص ١٧.

(٣) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الطبعة ٤، الجزء ١، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩)، ص٣٣١.

(4) Frank Trager and Philip Kronenberg (eds.), National Security and American Society (Kansas: Kansas University Press, 1973), p36-35.

(5) Henry Kissinger, Nuclear Weapons and Foreign Policy (London: Wild Field and Nicholson, 1969), p 46.

(6) McNamara, The Essence of Security (New York: Harper Press, 1966), p149.

انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية والاقتصادية والعسكرية في شتى المجالات، في مواجهة المصادر التي تهددها في الداخل والخارج، وفي السلم والحرب»[٧].

فيما عَّد «محمد حوات»، الأمن الوطني هو: «قدرة المجتمع على مواجهة الأحداث والوقائع الفردية، وجميع الظواهر المتعلقة بالطبيعة الحادة والمركبة للعنف»[٨].

ويُعد «باري بوزان»، رائد اتجاه إخراج الأمن من المفهوم الضيق الذي لازمه في الفترة السابقة، إذ عمل على مراجعة مفهوم الأمن، وكذا المنهجية والترتيب لمختلف الأبعاد التي تمس حقل الدراسات الأمنية تحت إطار توسيع المفهوم، أي ان الحديث عن التعريف الكلاسيكي الذي يضع البعد الدولاتي في قلب الاهتمام أصبح قابلا للتشكيك فيه، إذ إن الأمن من هذا المنظور هو قدرة الدولة على صيانة الاستقلالية الهوياتية وممارسة وظيفة حماية الوحدة الترابية[٩].

فالمقاربة الأمنية حسب مدرسة كوبنهاغن ومفكريها مثل «أولي ويفر» Ole Wæver و»باري بوزان» Barry Buzan تَعُد الأمن هو فن الخطاب، إذ يبرر الأمن والوصف بالتهديد عندما يكون موضوع مرجعي محل خطر وأن هذا التهديد الموجود يعطيهم الحق في الدفاع عن أنفسهم بكل الوسائل[١٠].

وهناك حديث متواتر عن ثورة في الشؤون الأمنية والعسكرية، بالتوازي مع الثورة في التقانات الحيوية والمعلومات والاتصالات، وغيرها، ولعل كلمة أمن من أكثر الكلمات انتشاراً مع ظاهرة الثورات التقنية وغيرها مما أشرنا إليه، ولاسيما أن عالم المال والأعمال يعتمد على المعلومات والتطبيقات والاتصال، وإن الاختراقات الأمنية يمكن أن تتسبب بخسائر وأضرار كبيرة، ما يستدعي الاهتمام بأمن المعلومات والشبكات وغير ذلك، سواء بالمعنى الأمني الاستخباراتي أو بالمعنى المهني[١١].

وبشكل عام فان الأمن الوطني, بوصفه مفهوماً يتميز بالتحديد والشمول والعمومية والنسبية والتغير, فهو محدد بمعنى انه ينحصر في نطاق الدولة القومية, أي مجاله العملي والتطبيقي في إطارها, وهو شامل؛ لأنه يتضمن جوانب الأمن كافة وما يتصل بغياب الخطر في صوره كافة, وهو عام لأنه ضمن مسؤولية أي حكومة في أي دولة بصرف النظر عن شكل نظامها السياسي ومهما تغير ذلك النظام أو تبدل[١٢].

ان إدراك الأمن وتطوره إلى مفهومه الحالي تأثر بعوامل مركزية كان ابرزها تغيير النظام العالمي وأجندة الأمن، وقد رافق هذه الموجة من الأحداث الدولية وتحول في المقاربات والمناهج في العلوم الاجتماعية من الوضعية نحو ما بعد الوضعية.

(٧) زكريا حسين، الأمن القومي، (القاهرة: مركز الشاهد للدراسات الاستراتيجية والسياسية، ٢٠٠٣)، ص٢.

(٨) محمد علي حوات، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، (القاهرة: الدار العربية للطباعة والنشر، ٢٠٠٢)، ص٣٤٦.

(٩) عبد النور بن عنتر، «تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية»، مجلة السياسة الدولية ، المجلد ٤٠، العدد ٦٠، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ابريل/ نيسان ٢٠٠٥)، ص ٥٩.

(10) wolfram Lacher, «Actually Existing Security: The Political Economy of the Saharan Threat» security dialogue, vol. 39, no. 2008, p289. Available at: http://sdi.sagepub.com.

(١١) فرانسيس فوكوياما، مستقبلنا بعد البشري: عواقب ثورة التقنية الحيوية، ط ١، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٦)، ص ٣٧.

(١٢) عطا محمد صالح زهرة, في الأمن القومي العربي, (بنغازي/ ليبيا: منشورات جامعة قاريونس, ١٩٩١), ص ٣٧.

ثانياً: مفهوم الهندسة الأمنية:

الهندسة كتخصص عصري أو ما يعرف بالـ ««Engineering هي فن، أو علم الاستخدام العملي لمعطيات العلوم الدقيقة كالفيزياء والكيمياء وما إليهما. وهي أقسام كثيرة منها: الهندسة الكيميائية، وهي تعنى بإنشاء وتشغيل المصانع والأجهزة الضرورية لإنتاج المواد الكيميائية والأصباغ واللدائن والأسمدة. والهندسة الكهربائية، وتعنى بإنشاء محطات توليد الطاقة وتطوير الأجهزة الكهربائية مثل الهاتف والرادار ومكيفات الهواء والهندسة الميكانيكية، وتعنى بإنشاء وتصميم الآلات والأجهزة الجديدة لاستخدامها في مختلف الصناعات والهندسة الصناعية، وهي لا تعنى بصناعة بعينها، ولكنها تعنى بتحسين وسائل الإنتاج في الصناعة كلها، والهندسة المدنية تعنى بإنشاء المباني والطرق والجسور. وهناك أيضاً الهندسة الزراعية، وهندسة الطيران... وغيرها.

وقد نشأت أخيراً هندسات أو تخصصات هندسية جديدة وعديدة كهندسة الصواريخ والهندسة النووية والهندسة الطبية التي تعنى بتقنيات تصنيع الأجهزة الطبية وهندسة الحاسوب وغير ذلك من التخصصات. أما الهندسة كمصطلح فقد بدأ مع معرفة البشرية للأشكال المنتظمة كالمستقيم والمنحني، وقد اتجهت الدول المتقدمة إلى تفعيل الهندسة الأمنية بشكل أكثر جدية منذ أحداث ١١ ايلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وزادت إنفاقها السنوي عليها.

ومما سبق فالهندسة الأمنية Security engineering تعني: «أحد المجالات التخصصية في الهندسة التي تركز على تقديم الحلول الهندسية ذات الملامح الأمنية تزامناً مع مراحل التصميم والتخطيط والتنفيذ والتشغيل والمراقبة فيما يتعلق بعمليات أمن وحماية وسلامة الأشخاص والمنشآت والمدن والطرقات ووسائل النقل والدول بشكل عام»[١٣]. وأما ادارتها فتتم من خلال توفير الخطط والتكتيكات والسيناريوهات للوقاية من مصادر الخطر الحالية أو المستقبلية وللعمل على مواجهتها سواءً أكانت تلك الأخطار والتهديدات طبيعية أم بشرية.

تُعَّرف الموسوعة العالمية الأمريكية إنكارتا، الهندسة على أنها: الفن المحترف لعملية تطبيق العلم وتحويله الأمثل إلى استخدامات الطبيعة في خدمة البشر[١٤].

ويمكن التنظير لهندسة الأمن من خلال ما يأتي:

١. استعارة نظرية التعبئة السياسية وكما هو معلوم فإن اللغة تؤدي دوراً حاسماً في العملية التعبوية وفي تجنيد الدعم المطلوب لأي اجراء سياسي، فمن دون لغة عالية لن تحدث الأمننة على حد تعبير ويفر، التي عدّها شرطاً اساسياً لإطلاق عملية الأمننة، وفي هذا الصدد يقول جيف هيوسمانس: «تلعب اللغة دوراً حاسماً في التعبئة، وعلى الرغم من ان العملية لا يمكن ان تختزل في قالب لغوي واحد، تعتمد التعبئة الاجتماعية اعتماداً كبيراً على

(١٣) د: عبدالسلام القحطاني، «فاعلية ادارة الهندسة الأمنية في تامين المنشآت الحيوية في المملكة العربية السعودية»، مجلة البحوث الأمنية، المجلد ٢٥ العدد ٦٥ ، (الرياض: كلية الملك فهد الأمنية، ايلول/ سبتمبر ٢٠١٦، ص ١٥.

(١٤) نقلا عن: الموسوعة العالمية (انكارتا) الهندسة، شركة مايكروسوفت،٢٠٠٣. متاح على الرابط الآتي:
https://www.marefa.org

توقعات الأمن لاستخدام اللغة الأمنية، الشرطة، المؤسسات الأمنية والعسكرية، ووسائل الاعلام لتوضيح الاخطار الاجتماعية والحركات الاحتجاجية على واقع التهديدات والاشكال المختلفة للتصدي لها»[١٥].

٢. ومن جانب آخر يجب اعادة هندسة/ بناء وسائل الحماية للأمن الوطني، والمقصود بذلك هو ما تستخدمه الدولة من وسائل وأدوات لتحقيق الأمن الوطني، وإبلاغ القيادة السياسية في الوقت المناسب، بالأحداث المؤثرة في الأمن الوطني، كذلك الإجراءات التي تتخذ للتصدي لتلك الأحداث بصورة مباشرة أو غير مباشرة في المجالين الداخلي، والخارجي. وتقوم على وسائل حماية الأمن الوطني داخلياً حيث تنشئ الدول عادة أجهزة خاصة، للعمل على حماية أمنها الوطني داخلياً، تشمل وسائل أكاديمية نظرية، وعناصر علمية، وأخرى عملية مثل مراكز البحوث والمعلومات، وأجهزة الأمن، والاستخبارات وإنشاء مجالس الأمن الوطني، فضلاً عن الاعتماد على النظم المجتمعية الخاصة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٣. تمتين العلاقة وأواصر الثقة بين المواطن من جهة ومصالح المؤسسات الأمنية ومؤسسات القضاء من جهة أخرى. هنا تطرح مسألة تمركز أو مركزية القرار حول الأمن مقارنة لمفهوم اللامركزية والمحلية؛ فقد يتم تكريس البعد الوطني للأمن على حساب الأمن المحلي، أو تغليب البعد الوطني للأمن مع تقليص البعد الدولي. ولذا فإن تحقيق الأمن بين المواطنين يتطلب الحوار بين مصالح الأمن والعدل ومؤسسات المجتمع السياسي والمجتمع المدني الممثل من طرف الجمعيات والمنظمات غير الحكومية. كما أن انتشار الجريمة العابرة للحدود وتجارة المخدرات والتنظيمات الإرهابية وجرائم الإنترنت وغير ذلك، يحتاج إلى معالجات حديثة تراعي هذه المتغيرات، التي تستوجب تعاوناً بين الأجهزة المعنية والأفراد ومنظمات المجتمع المدني لمحاصرة هذه الظواهر، كما تتطلب كذلك تعاوناً دولياً وثيقاً لمكافحتها وتجفيف منابعها.

(15) Jef Huysmans, «Defining Social Constructivism in Security Studies: the Normative Dilemma of Writing Security», (Alternatives Journals, Vol.2002 27), p.44. Available at: https:// doi.org.

المحور الثاني
تأثير عدم التوافق الداخلي في الأمن الوطني

المتغيرات التي مست المستوى العالمي في حقل التهديدات التي يفرض اليوم على الهوية الوطنية يبدوا أكثر اتساعاً ويتجاوز البعد العسكري الذي يُعد العامل المركزي للتحرك من وجهة نظر الواقعيين. وفي هذا الصدد يرى باري بوزان، إن التهديدات ذات الطبيعة العسكرية كتهديدات الهجوم والاجتياح من طرف دولة ضد أخرى يقدم دائما كانشغال أساسي للحكومات، ولكن المهم في الوقت ذاته التأكيد بأن الأمن الوطني يمكن أن يدعم في قطاعات أخرى مثل الاقتصادي، السياسي، البيئي[١٦].

ان التوسع في مجال الاهتمام السياسي والعسكري لأمن الدولة التي أضحت تواجه تحديات عدة، يتطلب قدرات وإمكانيات تكون غير متوفرة في معظم الدول الضعيفة والمتخلفة، وفي الوقت ذاته فالتساؤل حول العلاقة بين الأمن والبعد الوطني أصبح أكثر منافسة بين الأبعاد العابرة للحدود كتحديات متشعبة ومعقدة في آن واحد، صعدت على مسرح الأحداث الدولية والإقليمية كإدراك جديد يستدعي توسيع وتعميق مفهوم الأمن، ولعل ذلك يفسر اقحام باري بوزان، الفرد كوحدة تحليل بجانب الدولة التي بقيت عنده في البداية مرجعاً لا ينبغي الاستغناء عنه في التحليل، وذلك لأن الدولة في قلب التفاعل وفي الوقت ذاته هي من يتكفل بمعالجة الانكشاف الذي قد يلحق بالأمن، هي الوضعية التي وصفها بوزان، بحالة ألا أمن.

وعلى الرغم من وجود سياسات أمن تتسم بفعالية كبيرة فيما يتعلق ببعض الوحدات الدولية، إلا أن التهديد يبقى قائماً، ويصنف في خانة «اللا متوقع»، ويزيد الأمر في حال وجود خلل في الرؤى أو التطبيقات للسياسات، أو الاختراق والتغلغل الخارجي، أو اختلال العلاقة بين الدولة والمجتمع، أو داخل التكوينات الاجتماعية، وغيرها، ففي دول الجنوب؛ تبدو سياسات الأمن فيها مختلفة عنها في الدول المتقدمة، في أمور تتعلق بالسياسات العامة، ومفهوم الدولة، والتكوين الاجتماعي، والشرعية السياسية، والتطور الديمقراطي، وحقوق الإنسان، وحقوق الجماعات، والتطور الاقتصادي، وتوزيع الموارد، والتنمية البشرية، وغيرها، وهي أمور متفق عليها، تقريبًا، أو مسلَّم بها في الدول المتقدمة، وخلافية؛ بل صراعية في دول الجنوب، ومن ثم هي في قلب مدارك وسياسات الأمن، وبطبيعة الحال ينطبق هذا الامر على العراق بوصفه من دول الجنوب.

وبناءً على ما تقدم يمكن تحديد اهم تهديدات الأمن الوطني العراقي بما يأتي:

التهديدات السياسية: أن عدم الاستقرار السياسي وتصارع الثقافات والأيديولوجية السياسية – أي غياب درجة مناسبة من الأجماع الوطني–, يُعد من اهم العوامل التي تهدد الأمن والاستقرار, ولاسيما إن كان البنيان الاجتماعي قد شهد بعض هذا الانقسام

(16) Barry Buzan, «New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century», International Affairs, 1991 ,p.432.

وتلك التناقضات[١٧]. في الوقت الذي بقيت العملية السياسية تشهد تحديات كبيرة بسبب نظام المحاصصة الطائفية السياسية والقومية الذي أقرته سلطة الاحتلال بالاعتماد على التوافقات السياسية بغية إرضاء الأطراف المشاركة في العملية السياسية.

كما وتؤدي الاضطرابات الداخلية المستمرة والصراع على السلطة إلى تدخل قوى خارجية لتأمين مصالحها الخاصة, مما يفقد الدولة استقرارها السياسي ويهدد أمنها الوطني, ويفقدها القدرة على التحرك السليم لمواجهة الأخطار[١٨].

التهديدات الاجتماعية: يمثل الجانب الاجتماعي عصب الجبهة الداخلية للدول كلها, لما يمثله افراد المجتمع من هدف الحرب النفسية والدعائية للأطراف الخارجية, كما أن غياب العدالة الاجتماعية لها الدور الأساسي لإشعال فتيل الحروب الأهلية ولاسيما اذا كان الشعب يتكون من اثنيات وديانات متعددة فيصبح هدفاً للاختراقات الأمنية من الداخل والخارج[١٩]. ويمكن القول إن التركيبة الاجتماعية العراقية فتحت منافذ للتدخل الخارجي لعلاقة بعض الأطراف العراقية بأطراف خارجية, وقد ارتبطت التدخلات بالقدرة على توظيف هذا المكون أو ذاك داخل المجتمع العراقي بفاعلية لترجيح كفتيها في ميزان القوى داخل العراق، ليصب في النهاية في تحقيق أهدافها ومصالحها، الأمر الذي رتب تبلور الفتن الطائفية والمذهبية، ليتسبب في تأجيج الصراعات الداخلية في العراق.

التهديدات العسكرية: تتمثل هذه التهديدات في ضعف القوة العسكرية للدولة، كما يعد الاعتماد على دولة واحدة كمصدر للسلاح والمعدات وقطع الغيار من أهم عوامل التهديد، كما أن الطبيعة الاجتماعية داخل بنية الجيش، وخلفياته الاجتماعية يمكن أن تُستغل لإيجاد الفرقة والصراع والحرب الأهلية بين قطاعات الجيش. ويزيد من تلك المخاطر وجود ميليشيات عسكرية لا تخضع لسيطرة جهاز الدولة. وهناك مؤشرات يمكن عن طريقها قياس عوامل التهديد العسكرية، منها تدخل القوات المسلحة في السياسة، ومدى وجود قوات شبه عسكرية غير خاضعة لسيطرة الدولة، وعدم كفاية الإنتاج الحربي لسد حاجة القوات المسلحة من الأسلحة والمعدات وقطع الغيار، فضلاً عن انخفاض المستوى العلمي والصحي للأفراد، وانخفاض المستوى التكنولوجي للأسلحة والمعدات، ويزيد على ذلك وجود قواعد عسكرية أجنبية على أرض الدولة ولا تخضع لرقابتها، وعدم قدرة الدولة على التعبئة السريعة لإمكاناتها العسكرية والمدنية[٢٠]. هذه التحديات المتعددة تكاد تكون عناصر عرقلة لبناء الجيش المطلوب والمؤسسة العسكرية الرصينة القادرة على ضمان أمن العراق.

التهديدات الاقتصادية: للعامل الاقتصادي دور أساسي ورئيس في بناء قدرات الدولة في المجالات كافة ومنها الجانب الأمني, ويمكن قياس عوامل التهديد الداخلية ذات الطبيعة الاقتصادية بدرجة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، ووجود فوارق كبيرة في

(١٧) علاء عبد الحفيظ، الموائمة بين اعتبارات الأمن والممارسة الديمقراطية: التجربة الأمريكية نموذجا، (ابو ظبي: مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, ٢٠١٤)، ص٢٦.

(١٨) سالم محمد عبود، سعد عبد الستار طالب، الأمن الوطني بين البطالة والتنمية، (بغداد: مركز دار الدكتور للطباعة والتنفيذ، ٢٠١٣)، ص ١٤١.

(١٩) نواف قطيش، الأمن الوطني وإدارة الأزمات، (عمان/ الاردن: دار الراية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)، ص٢٠.

(٢٠) ذياب موسى البدانة, الأمن الوطني في عصر العولمة, (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية, ٢٠١١), ص٦١.

الدخل بين الطبقات وارتفاع نسبة البطالة، فضلاً عن عدم توافر المواد الأولية والطاقة اللازمة للصناعة، وضعف الإنتاج الصناعي والزراعي والحيواني وعدم كفايته لتلبية احتياجات المجتمع، وعدم وجود اكتفاء ذاتي في المواد الغذائية والاستراتيجية، وضعف مستوى الخدمات والمرافق والبنية الأساسية للدولة، وارتفاع معدلات الاستهلاك مقابل انخفاض معدلات الادخار والاستثمار، فضلا عن تحديات اخرى أثرت وما زالت تقيد الاقتصاد العراقي, والمتمثلة بإجراءات صندوق النقد والبنك الدوليين, ومسألة الديون والتعويضات.

تهديد الارهاب: يمثل الإرهاب التهديد الأكبر للدولة العراقية وأمنها الوطني، فقد استغلت الجماعات الارهابية بكل مسمياتها وانتماءاتها، عدم الاستقرار السياسي وعدم وجود استراتيجيات واضحة وفعالة لمواجهته ما جعل ابعاده تتعدد والاهداف تتنوع بحكم ارتباطه بمصالح الدول والمنظمات الخارجية والداخلية، وتتمثل هذه الابعاد في[٢١]:

١. البعد الديني المتطرف.
٢. البعد الإجرامي (عصابات الجريمة المنظمة).
٣. البعد الفوضوي (الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون).
٤. البعد السياسي.

ووفقاً لما سبق تعد هذه الامور الخلافية والصراعية من اهم مهددات الأمن الوطني العراقي ذلك أن المجتمعات التي تشهد قابلية انقسام وصراع داخلي يتعزز احتمال استمرارها، بتأثير عوامل عدة، ومن ذلك – على سبيل المثال– المجتمعات التي تكثر انتماءاتها، وتمثل القبلية السياسية فيها وزناً مؤسساً للسياسات، تجد قابلية الصراع أو التهديد الداخلي فيها تكون كبيرةً نسبياً، كما تكثر قدرات التأثير والتغلغل الخارجي، ولاسيما القبلية والعرقية والمذهبية والأيديولوجية العابرة للحدود[٢٢].

وفي هذا السياق افرز الاحتلال الأمريكي للعراق وتقسيمه السياسي على أساس المكونات (سنة, شيعة, أكراد) عدة اتجاهات سياسية مختلفة الأهداف والمساعي، فقد عانت السلطة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، من مشكلة جوهرية نتيجة إعلان الحاكم الأمريكي المدني للعراق حينها بول بريمر، سَيّر العملية السياسية وفق مبدأ التمثيل النسبي للقوميات والأديان والطوائف العراقية, لتأسس بذلك قاعدة المحاصصة القومية والدينية والطائفية لتبدأ بعدها مرحلة أحياء النعرات الطائفية, لتسبب بانقسام الشعب العراقي إلى جماعات وهويات فرعية تتنازع بينها حتى وصلت حد الاقتتال والحرب الأهلية غير المعلنة عام ٢٠٠٦, لتفرز بعدها حكومات قامت على أساس طائفي وعرقي, مما جعل كل الحكومات التي تشكلت في العراق بعد عام ٢٠٠٣,

(٢١) جهاز مكافحة الإرهاب، الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب ٢٠٠٨–٢٠١٢, (العراق: رئاسة الوزراء، جهاز مكافحة الإرهاب, ٢٠٠٨)، ص١٠.(

(٢٢) للمزيد من التفاصيل انظر: بندكت أندرسون، الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها، ترجمة: ثائر ديب، ط ٢، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤)، ص ص ١٥٨–١٦٠.
كذلك: فالح عبد الجبار، في الأحوال والأهوال: عن المنابع الثقافية والاجتماعية للعنف، (بيروت: دار الفرات، ٢٠٠٨)، ص ص ٤٧–٤٩.

هي حكومات توافقية عنواناً ومختلفة عملياً قائمة على أساس المحاصصة الطائفية والقومية(٢٣).

ومن هنا بدأت الإرادات السياسية المختلفة والكثيرة تعكس واقعاً سياسياً جديداً على العراق الذي أكد الكثير من التحديات والأزمات التي واجهت النظام السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣ ضمن بيئية مليئة بالتناقضات, عبر توزيع الأدوار بين القوى السياسية والاجتماعية التي تعكس وجود حالة الولاء والانتماء للمكونات الفرعية حسب تكوينها المذهبي والقومي, لذا بقيت جميع الحكومات المتعاقبة تعيش صراعات وأزمات(٢٤).

وتأسيساً على ما سبق فثمة عوامل داخلية ساعدت على ضعف الهوية الوطنية العراقية وضعف المواطنة, تمثلت بضعف الثقافة الديمقراطية, وانتشار النزعات الانفصالية باستغلال بعض فقرات الدستور من اجل إقامة فدراليات خاصة على حساب الوحدة الوطنية(٢٥)، فضلا عن انتشار الفساد الإداري والمالي وماله من اثر في مبدأ المواطنة.

لذلك أصبح العراق يعاني من تحديات عدة لها علاقة بالهوية الوطنية تمثلت باستمرار النزعة الطائفية المنتشرة في البنية الاجتماعية والسياسية, والدعوات للانفصال وإقامة فدراليات على أساس طائفي وقومي وليس إداري, فضلاً عن التهجير القسري وعدم الانسجام الاجتماعي، لتكون الهوية الوطنية من أهم المعوقات أمام استراتيجية الأمن الوطني، مما دفع العراق إلى التأكيد على ضرورة بناء الهوية الوطنية وصهر الهويات الفرعية في هوية وطنية جامعة على أسس ثقافية تجمع جميع القوى الاجتماعية والسياسية والاتفاق على عقد اجتماعي جديد يذلل ذهنية التجزئة والانقسام(٢٦).

اذن ثمة عوامل وفواعل تهديد كثيرة، وهذا يقتضي هندسة سياسات الأمن بالاعتماد على رؤية عميقة وشاملة، لما كان يمثل مصدر تهديد تاريخياً، في المستويات والجهات المذكورة أعلاه، وهذه من القضايا الحيوية التي تؤثر في الأمن الوطني.

وبناءً على ما تقدم فإن المستوى الداخلي للأمن بكل معانيه «أمن الفرد والمجتمع»، من الأخطار الداخلية، وعلى وجه التحديد تلك التي يكون ورائها أيدي خارجية مع الأخذ بنظر الاعتبار أن الدولة المتمثلة بنظامها السياسي يجب إن تكون على قدر كافٍ من تحقيق العادلة الاجتماعية والتي يضمن من خلالها الحصول على الشرعية القانونية في بقائه.

(٢٣) علي عباس مراد, حول بعض مشكلات إعادة بناء الدولة في العراق, مجلة حمورابي للدراسات العدد٤, (بغداد: مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية,٢٠١٢), ص٢٠٧.

(٢٤) احمد عدنان كاظم, تأثير صراع الإرادة السياسية في التجربة الديمقراطية العراقية بعد ٢٠٠٣, مجلة دراسات دولية العدد ٥٣، (جامعة بغداد, مركز الدراسات الدولية, ٢٠١٢)، ص٧٠.

(٢٥) احمد محمد علي, جذور الهوية الوطنية العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية حتى عام ٢٠٠٣, مجلة دراسات دولية، العدد ٥٣، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية, ٢٠١٢), ص١٥٣.

(٢٦) ميثم الجنابي، العراق حوار البدائل، (بغداد: مطبعة جعفر العصامي، ٢٠٠٩), ص١٦٩.

المحور الثالث
تأثير عدم التوافق الاقليمي والدولي في الأمن الوطني

لم يعد الأمن مسألة داخلية فحسب، وإنما مسألة إقليمية ودولية؛ إذ لا يقتصر الأمر على ما يجري داخل الوحدة الدولية، وإنما يتعداه إلى ما يجري في الخارج؛ لأن العالم دائرة تأثر وتأثير متداخلة بكيفية لا يمكن تجاهلها، أو التقليل من شأن وتأثير ما يحدث فيها، ومتطلبات أمن طرف ما تمثل في الوقت ذاته تهديداً– فرصةً لطرف آخر، ومنها ما قد يمثل تهديداً– فرصةً إقليمياً وعالمياً.

وفي هذا السياق أشار باري بوزان، إلى مفهوم الأمن المركب، إذ أصبح الأمن مرتبطاً ارتباطا وثيقاً بالأبعاد الخارجية للإقليم، وبات من الصعب فهم الأمن في دولة ما دون الأخذ بعين الاعتبار الدول المجاورة لاسيما بعد تعقد المشاكل المطروحة في الفترة الراهنة وترابطها بشكل معقد(٢٧).

وتساعد هذه الرؤية في نهج أو اتباع سياسات طويلة، تفترض التهديد في أكثر الأمور أماناً، ومن قِبل الأصدقاء والحلفاء؛ ذلك أن السياسات تقوم على المصالح، ولا يمكن استبعاد أي أمر؛ فالحليف قد يمثل مصدر تهديد، عندما يتعرض لضغوط شديدة، أو تحديات كبيرة، أو تطرأ في الداخل تغيرات كبيرة، فتتغير أولوياته وحساباته، وقد يرى أن يَفُك عُرى التحالف في لحظة حرجة، وقد ينقلب على تحالفه.

لقد شكلت التدخلات الإقليمية والدولية عامل إرباك للوضع العراقي في مختلف المجالات, ومنها المجال الأمني، ولعل من أهم الأسباب تتمثل بوجود نوع من التنافس الإقليمي على النفوذ في العراق بين الأطراف الإقليمية (إيران, تركيا, دول الخليج)، لذا كانت هذه الدول ولا تزال تتدخل في الشأن الداخلي وبطرق مختلفة من دولة إلى وأخرى وحسب ما تمليه مصالحها, على الرغم من اختلاف استراتيجيتها في العراق. فضلاً عن الرؤى الدولية للمنطقة العربية، والتي تسعى من خلالها رسم خارطة سياسية جديدة لدولها, كل هذه الأمور طرحت تحديات أمنية كبيرة على العراق جعلت منه امام مواجهه صعبة مع تلك الأوضاع التي تحمل متغيرات سريعة ومجهولة النتائج.

والمتتبع للشأن العراقي لا يمكن ان يتجاهل دور وتأثير البُعد الخارجي – الاقليمي والدولي– والذي أدى دوراً محورياً في تفجير الصراعات الداخلية، إذ لم يزل الأداء السياسي العراقي رهين التدخلات الخارجية التي كرست سياسية الفوضى وغذت بصورة مباشرة الانفلات الأمني – في اوقات متفاوتة– كما أدى تقاطع الرؤية السياسية للقوى السياسية العراقية مع الأطراف الخارجية أثرت سلباً في فاعلية السياسة الخارجية للعراق(٢٨).

فمن البديهي إن تتقاطع مصالح وأهداف الدول المعنية بالشأن العراقي سواء أكانت دول اقليمية أم غير اقليمية, والتي تسعى بدورها لتوظيف المتناقضات الداخلية لصالحها،

(27) Barry Buzan, «New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century», Op. cit. p 433.

(٢٨) إبراهيم احمد عرفات، البيئة الإقليمية اتجاهات التغيير والسيناريوهات المحتملة، مجلة شؤون خليجية، العدد ٤٩، (البحرين: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧)، ص٧٣.

الأمر الذي رتب تنامي مجموعة من التحديات الخارجية أمام المشروع السياسي العراقي، وأمنه الوطني, بل وربما تهدد كينونته, طالما البيئة الخارجية للعراق غير سليمة تتقاطع فيها الغايات والمصالح حتى انتهى الحال إلى جعل العراق مسرحاً لجميع أزمات المنطقة وساحة لتصفية الحسابات الإقليمية مع الولايات المتحدة وسواها من الدول, أو ساحة مركزية لمواجهة الإرهاب العالمي على حساب العراق.

وبناء على ذلك فإن على الدولة العراقية أن تعيد هندسة أمنها الوطني وفق استراتيجيات فعالة للتعامل بواقعية مع البيئة الخارجية ومعالجة التحديات التي تفرزها هذه البيئة، وبما يضمن الأمن الوطني العراقي, فلا يمكن لأية استراتيجية للأمن الوطني أن تنجح ما لم تعمل على تحقيق الأهداف الخارجية للعراق، والتي تتمثل بتحقيق المصالح الوطنية وتفعيل دوره الإقليمي، والعمل على تعزيز العلاقات والتفاعل مع المحيط الإقليمي بشكل أكثر فعالية كونه الساحة الأولى للتفاعل مع المحيط الخارجي.

وفي الحالة النظرية للواقع العراقي، فهناك من يرى: إنّ أبعاد الأمن القومي ومستوى واتجاهات التحديات الرئيسة له تتمثل بالتهديدات الخارجية، مثل: عدم وضوح حقيقة الدور المنشئ للعلاقات العراقية – العربية ، وعدم وجود انموذج انفتاح استراتيجي عراقي نحو الخليج العربي، واستمرار المشكلات المزمنة بين العراق ودول الجوار الجغرافي غير العربية[٢٩].

ووفقاً لما سبق يمكن تحديد تأثير عدم التوافق الاقليمي والدولي في الأمن الوطني العراقي بما يأتي:

اولا: تأثير البعد الاقليمي: ويتمثل هذا البعد فيما يأتي:

التوتر الأمريكي– الايراني: يعد التوتر المتنامي والمتصاعد بين الولايات المتحدة الامريكية وايران واحداً من اهم وابرز الابعاد المؤثرة في أمن المنطقة بشكل عام والأمن الوطني العراقي بشكل خاص، وقد يؤدي هذا التوتر الى حرب بالوكالة أو مفتوحة الى زعزعة أمن المنطقة واستقرارها الاقتصادي والاجتماعي والأمني والسياسي.

تعدد النزاعات العربية البينية: تُعّد النزاعات العربية – العربية بشأن القضايا العالقة بينها، مثل مسألة الحدود، التي أحدثت أزمات وصراعات متعددة بين بعض دول المنطقة، وكذلك النزعات السياسية بين الدول القائدة والدول التي تريد تصدر مشهد الزعامة والقيادة – التنافس والنزاع بين المملكة العربية السعودية وقطر– فضلاً عن النزاعات التي ترتبط بالمتبنيات الايديولوجية، فكثيراً ما تُعرّض تك المتبنيات أمن المنطقة واستقرارها إلى خطر كبير ، وتُعِّرض منظومة الأمن الاقليمية إلى الانكشاف على التهديدات الإقليمية والدولية.

لقد ساعد الاحتلال الأمريكي للعراق وما احدثه من تداعيات على الأمن القومي العربي وما رافق ما يسمي بـ «ثورات الربيع العربي» من خروج الدول العربية ذات النفوذ في المنطقة مثل مصر وسوريا وقبل ذلك العراق من دائرة التأثير الإقليمي، مما أعطى دول أخرى مساحة للبروز سياسياً في المنطقة، لتضع نفسها بقوة بوصفها فاعلاً كبيراً في الأزمات؛ وبذلك بدأت تتنافس فيما بينيا لقيادة الأحداث والظهور بمظهر القوة، مما قاد

(٢٩) عبد الله محمود مسعود وعلي عباس مراد، الأمن والأمن القومي: مقاربة نظرية تطبيقية، (بنغازي/ ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الاخضر، ٢٠٠٦)، ص ٣٤.

إلى حدوث توتر وصراع بينها أولا، ومن ثم توتر وصراع مع دول اقليمية غير عربية «ايران وتركيا» تعرض الأمن الاقليمي إلى هزات سياسية وأمنية خطيرة جداً تزعزع استقرار المنطقة.

تنامي الجماعات الإرهابية: إن ظهور ما يسمى بتنظيم «داعش»، وسيطرته على أجزاء كبيرة من سوريا والعراق في العام ٢٠١٤، وضع دول المنطقة أمام تحدي خطير يتمثل بتنامي خطر الجماعات الإرهابية، وغياب استراتيجية واضحة وشاملة لمكافحتها على الصعيد الداخلي والإقليمي، مما جعل دول المنطقة في حالة تخوف مستمرة من تكرار التجربة في العراق وسوريا في باقي الدول، وهذا من شأنه أن يجعل قضية الأمن الإقليمي قضية مشتركة.

ثانيا: تأثير البعد الدولي:

بدأت الدول المتقدمة تنظر الى أي تهديد يتعلق بقدرتها على التأثير في بنائها الاقتصادي على أنه تهديد للأمن القومي، وظهر ما يسمى بموضوع أمن الطاقة المتمثل في تأمين مصادر الطاقة وبالذات النفط والغاز كجوهر للأمن القومي(٣٠).

هذا العامل دفع بعض الاطراف الدولية الى اعتماد سياسة خلق الحروب والنزاعات الاقليمية والداخلية من اجل التدخل، وشهدت المنطقة العربية خلال العقد الاخير من القرن العشرين والعقد الحالي من القرن الواحد والعشرين الكثير من النزاعات تحت مسميات «الثورات والانتفاضات» مفتعلة ومدفوعة من قبل اطراف وقوى دولية واقليمية في منطقة الشرق الاوسط، لإحكام سيطرتها على مصادر الطاقة. فضلا عن تزايد مقولات ما يسمى بتقاطع المصالح بالنسبة لتلك القوى وما شهدته عملية غزو العراق عام ٢٠٠٣، وما تلى ذلك من احداث اجتاحت دول عربية اخرى منذ نهايات عام ٢٠١٠، وما زال بعض هذه الاحداث مستمرة حتى الوقت الحاضر لا سيما في سوريا وليبيا واليمن، يثبت بالبرهان القاطع ان تلك السياسات المتقاطعة هدفت الى تأمين مصادر الطاقة، والذي تحول الى ركيزة اساسية في الأمن القومي للولايات المتحدة الامريكية وغيرها من القوى الطامعة في التواجد في المنطقة(٣١).

ويتمثل هذا البعد في الآتي:

١. أطماع الدول الكبرى.
٢. نهب الثروات من خلال إثارة الحروب واستغلال انهيار أسعار النفط.
٣. إمكانية توظيف الأقليات واستعمالها وسيلة للتدخل في الشأن الداخلي.
٤. إبقاء التوتر في المنطقة وتأجيج الصراعات والنزاعات.
٥. توظيف الحركات الإسلامية في زعزعة الاستقرار الداخلي ومن ثم محاربتها تحت شعار مكافحة الإرهاب (أصبحت العراق تمارس الحرب بالوكالة عن

(٣٠) جاسم محمد، مفهوم الأمن القومي في النظام السياسي الحديث، (بيروت: مركز بيروت لدراسات الشرق الاوسط، ٢٠١٤)، ص ٥.

(٣١) ايفو دالدر، نيكول نيسوتو، فيليب غردون، هلال الازمات الاستراتيجية الامريكية – الاوربية حيال الشرق الاوسط الكبير، ترجمة: حسان البستاني، ط ١، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٦)، ص ١٢.

المنطقة وعن المجتمع الدولي في محاربة حركات إسلامية كثيرة).

وتأسيساً على ما تقدم فإن الأمن المشترك أو توازن الأمن لا يقوم، بالضرورة، على انتفاء مصادر التهديد، أو الخلافات بين الأطراف؛ بل على اعتبار أن للجميع مصلحة بالأمن، وتحويل الصراع إلى منافسة، والانتقال من الحرب إلى السياسة، وعكس مقولة كلاوزفيتز؛ «أن السياسة استمرار للحرب بوسائل أخرى»[٣٢]، والانتقال من القوة إلى الردع، والقناعة المتبادلة بأن الحرب تكاليفها عالية، وأن من الأفضل نهج طرق أخرى.

٣٢ () كارل فون كلاوزفيتز، في الحرب، ترجمة: أكرم ديري والهيثم الأيوبي، الطبعة ٢، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،١٩٨٠)، ص ٩٤.

المحور الرابع
اسس المنظور العراقي لهندسة الأمني الوطني

يؤكد «أدلر وبارنيت» Adler et Barnett ان الدول تستطيع صنع الأمن والاستقرار والسلام الدولي من خلال توليد الهويات والمعايير التي ترتبط بالاستقرار والسلام في ظل الظروف الملائمة. على اعتبار ان الهوية تولد وتصقل المصالح، كما تعد هذه المقاربة أن العوامل الثقافية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الهوية، وأن المصالح القومية تنبع من بناء خالص لهوية الذات مقابل هوية الآخر، وهو ما يفسر بروز قضايا الأقليات بعدما تحول الصراع من صراع بين الدول أثناء الحرب الباردة إلى صراع داخل الدول بعد نهايتها، وكذا قضايا الإرهاب والتنظيمات الإرهابية بعد تحول الصراع من إيديولوجي إلى حضاري، فضلا عن تحريك النعرات الطائفية والانتماءات العرقية والثقافية للأفراد وصناع قرار هذه الوحدات السياسية وهي كلها مؤثرات تدل على وجود عدة فواعل في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة(٣٣).

وتُعّد مسألة التداخل بين المتغيرات والقرارات، وعناصر البيئتين الداخلية والخارجية من المهام التي تستوجب مهارة للفصل بين متطلبات ومصالح المواطن والدولة من ناحية، ومؤهلات وموارد وقدرات كل منهما لمواجهة التحديات، ومعالجة التهديدات لبناء الأمن الوطني، والنظرة إليها نظرة علمية واضحة بشكل يلزم القائمين على الأمن الوطني بدراسة مدى التداخل السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي الداخلي والخارجي ونوعيته، أي التأثر والتأثير المضاد للقرارات، فيتسع الاطار العام للتعرف الى التداخلات المتبادلة والمفترضة لقرار معين، يُسهم في تفادي مخاطر التفكير السطحي الذي لا يتناسب مع وضع استراتيجي معقد تتشابك وتتداخل فيه المتغيرات(٣٤).

ومن هنا اهتمت الدول بصياغة استراتيجيات للأمن تتحدد فيها بوضوح مصالحها الحيوية، وعلى ضوء تلك المصالح ترسم الأهداف وتحدد الوسائل، وإذا كان وجود استراتيجية للأمن الوطني بهذه الأهمية للدول، فان الواقع العراقي الراهن هو بحاجة ملحة لوجود مثل هذه الاستراتيجية، اذ ان صياغة ورسم او اعادة هندسة استراتيجيات الأمن الوطني اصبح من ميادين المعرفة العلمية وركناً أساسياً في بناء الدولة وتطورها وترتيب علاقتها داخل مجتمعها أولاً، ومع محيطها الإقليمي ثانياً، وتفاعلاتها الدولية ثالثاً.

ويمكن إجمال العناصر التي يتأسس عليها مفهوم الأمن الوطني في مجموعة متغيرات مترابطة ومتشابكة ومتزامنة، أبرزها القوة التي لم تعد ترتبط بالعوامل العسكرية بل تعداه إلى السياسية والتكنولوجيا والتعليم والنمو الاقتصادي والاعلام الهادف والبناء،

(٣٣) امينة مصطفى دلة، الدراسات الأمنية النقدية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، ٢٠١٢-٢٠١٣)، ص ٩٠.

(٣٤) محمد حسين أبو صالح، دور التخطيط الاستراتيجي في تشكيل المستقبل السوداني، مؤتمر السودان الواقع وآفاق المستقبل،(الخرطوم: جامعة افريقيا العالمية، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية والسياسية ٢٥ – ٢٦ سبتمبر ٢٠١٢)، ص ٥٢.

وهذه العناصر هي[٣٥]:

البعد السياسي: وهو الاستقرار السياسي للدولة، وحماية الشرعية وترجمة قدرة الدولة على استيعاب وتضمين مواطنيها في الحياة السياسية، والحد من التهميش السياسي.

البعد الاقتصادي: ويتم تحقيقه عبر حماية الثروات الطبيعية والموارد المالية وتوفير عناصر التنمية المتكاملة والذي بدوره يتصل بقدرة الدولة على توفير الحياة الكريمة للمواطنين، بما في ذلك الحاجات الأساسية كالغذاء، والتعليم، والمسكن، والصحة، والحد من إحساس المواطن بالحرمان الاقتصادي، حيث إن تزامن التهميش السياسي، والشعور بالحرمان الاقتصادي يؤديان بالضرورة إلى عدم الرضا، ومن ثم اللجوء إلي العنف، وتهديد الأمن الوطني.

الأمن الاجتماعي: ويتمثل بالمحافظة على التعايش السلمي بين جميع مكونات الدولة من خلال قبول الطرف الاخر واحترام العادات والتقاليد للمكونات الاخرى بغض النظر عن العرق او الدين أو ألمذهب او الهوية وتحقيق الشعور بالأمان.

ونظراً لتعقد المصالح المحلية والإقليمية والدولية في منطقة الشرق الاوسط وتشابكها، فإن أمن المنطقة مؤهل ليكون عرضة لمجموعة من عوامل التهديد المحلية والإقليمية والدولية، مما ينعكس هذا بدوره على الأمن الوطني العراقي ويفرز مجموعة من التهديدات الداخلية، يمكن إدراجها في العوامل المجتمعة الآتية:

١. الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار السياسي.
٢. التركيبة الديمغرافية السكانية، ووجود فجوات في البنية الاجتماعية.
٣. غياب الخدمة العسكرية الإلزامية.
٤. بروز الخلافات بين الزعامات الحاكمة بين الحين والاخر.
٥. زعزعة نظام القيم وتغيير الولاءات، وتحول قيم المجتمع التقليدية.
٦. صعود شرائح اجتماعية جديدة من التكنوقراط والمتعلمين الذين يرغبوا في إفساح المجال أمامهم للمشاركة.
٧. تنامي معدلات البطالة بين الشباب، وتراجع نسب فرص العمل، على الرغم من المقدرة المتزايدة للاقتصاد الوطني على توليد فرص عمل جديدة.
٨. تحديات مجتمعية ثانوية تهدد الأمن المجتمعي مثل الإدمان، وانتشار المخدرات، وممارسات العنف بين الشباب، وكذلك زيادة نسبة العنوسة، والطلاق.

ان وضع استراتيجية أمنية صحيحة يجب ان تكون ملامسة لواقع الحال، ولابد من تفعيلها كثقافة وطنية لخلق عوامل رئيسة لمصلحة مراحل بناء الدولة، ومن اهمها وأولها استيعاب المواطن، وفهمه لدوره ومسؤوليته في هذه العملية، فضلا عن ادراك السلطات او التشكيلات التي تتكون منها البنى التحتية الرئيسة للدولة والمجتمع لمسؤوليتها في الحفاظ على مستوى الاداء، والتنفيذ، والاصلاح، والتغيير، وبما ينسجم مع متطلبات المصالح الوطنية، ومحددات التهديدات والتحديات التي تواجه عملية تحقيق هذه المصالح

(٣٥) د: عبدالمنعم المشاط، «الأمن القومي المصري عقب ثورة ٣٠ يونيو»، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٦، (القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ايار/ مايو ٢٠١٤)، ص .

او حمايتها من الخطر الداخلي او الخارجي[٣٦]. إذ إن للعامل الخارجي (البيئة الاقليمية والدولية) اثراً كبيراً في معادلات الثقافة الأمنية داخل الدولة للحفاظ على أمنها القومي من الناحية النظرية والتطبيقية، ومن الصعوبة بمكان إعادة بناء بلد، وإعادة اللحمة بين أبنائه إذا كانت دول الجوار تعمل على تفكيكه.

إن تحقيق الأمن الوطني العراقي يجب أن يرتكز على الأسس الآتية:

١. لا يمكن تحقيق الأمن الوطني العراقي إلا إذا كانت كل الدول الاقليمية تتمتع بالأمن والاستقرار الداخلي.
٢. يرتبط الأمن الوطني العراقي بقضية البناء الاجتماعي والسياسي، والقدرة على إقامة المؤسسات والأنظمة الجماعية القادرة على تحقيق مستويات من التنمية والتطور الذاتي، بما في ذلك استثمار الثروة النفطية والزراعية.
٣. إن الأمن الوطني العراقي هو قضية تهم أبناءه في المقام الأول، وأن الدفاع عنه هو مسؤولية المجتمع العراقي بمكوناته كلها.
٤. أما وسائل حماية الأمن الوطني خارجياً فلها أدوات وآليات عدة منها الأدوات الدبلوماسية انطلاقاً من أن الدبلوماسية هي الأداة الرئيسة في السياسة الخارجية، وتحقق الدولة من خلالها الأهداف السياسية والوطنية، وتدير عن طريقها الأزمات الاقليمية والدولية.

(٣٦) مجموعة باحثين، الأبعاد الايجابية لاعتماد استراتيجية الأمن القومي في العراق وآليات التفاعل معها من قبل المؤسسات والشرائح الاجتماعية، (بغداد: المركز الوطني للتخطيط المشترك، بلا مطبعة، كانون الثاني ٢٠٠٩)، ص٢٨.

الخاتمة والاستنتاجات:

تناول البحث مفهوم الأمن في قراءة معرفية مركبة، وتوظيف مقاربات بحثية ومفاهيمية متعددة، تركزت جميعها حول مفهوم التفكيك، ولو وضعنا كلمة أمن أمام كلمة هندسة، لتبين أن العالم هو أمن، وأن التطورات التقنية التي تجتاح العالم وتبتلعه تعيد انتاجه مرة بعد أخرى وفق منظومة هندسية تركيبية.

فالمقاربة المعرفية والتفكيكية لمفهوم الأمن في عالم ما بعد الحداثة، تفتح المجال واسعاً على تأويلات وقراءات نشطة لمفهوم كثيف المعاني والدلالات وإشكالي من حيث الخلافية الملازمة له، والاستثمار في قراءته وتوظيفاته، وممكناته واحتمالاته، ومن حيث المدارك النمطية حوله.

ويتبين من ثنايا البحث ان مفهوم الأمن يشهد انتقالاً من الأمور أو القضايا الكبرى إلى الصغرى، ومن المعقدة إلى البسيطة، ومن السياسات الى الاجتماعيات، ومن الدول إلى الجماعات والأفراد والفاعلين العابرين للحدود.

إن التحديات الخارجية للأمن الوطني العراقي اتخذت أشكالا مختلفة وشملت جميع المجلات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية, فضلا عن إنها اتصفت بالديناميكيات المتعددة التي بدأت تتغذى على ردود أفعال والتفاعلات المنطلقة من اعتبارات كل طرف ومصالحه دون مراعاة مصالح العراق وشعبه. لذا فإن العبرة ليس في معرفة التحديات وتشخيص أثارها وإنما العبرة في قدرة العراق على توظيف واستثمار العناصر الايجابية لديه وتحييد أو مقاومة المخاطر والتحديات وكيفية دفعها.

ولعل من نافلة القول الإشارة إلى إن هندسة الأمن الوطني العراقي ترتبط, من حيث التفكير والصياغة بطبيعة الإشكاليات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تخضع لها منطقة الشرق الأوسط عموماً، وهي بدورها تحدد جميع الصياغات التي ترتكز على أساسها آليات الحكومة العراقية في التعامل مع المتغيرات والتطورات التي تهدد الأمن الوطني العراقي. وبهذا فان الأساس الأول الذي يجب أن تقوم عليه هندسة الأمن الوطني العراقي المصالح العليا للعراق، ومن جهة ثانية لابد من تمكين العراق من ضبط أدوات التنفيذ لوضع استراتيجية الأمن الوطني العراقي موضع التنفيذ.

ووفقاً لما تم عرضه توصل الباحث الى الاستنتاجات الآتية:

١. كلما كان هناك اعتماد على المبادرات الأمنية الخارجية كلما كان هناك فشل في أمننة الدولة من التهديدات.
٢. كلما غابت مؤسسات سياسية قوية لدى دول منطقة الشرق الاوسط زادت حالة عدم الاستقرار.
٣. تُعّد مشكلة التحالف والترابط بين التهديدات الأمنية سواء أكانت تماثلية أم غير تماثلية هي من اعقد إشكاليات التي تواجه الأمن الوطني العراقي.
٤. إن الحركات السببية والمنتجة التي تقف وراء التحديات الأمنية في العراق لا

تنحصر في سبب معين بل في مجموعة أسباب متعددة الإبعاد والمستويات، فمن إشكالية التنوع الاثني والعرقي إلى الموقع الحيوي والاستراتيجي الى الازمات المتلاحقة في المنطقة كلها أسباب محركة للتهديدات الأمنية.